مقدمة

(تُرك هذا الجزء فارغاً إلى حين الحصول على الموافقة من مجلس الوزراء)

<i>African Accreditation Cooperation</i>		الجهاز الإفريقي للإعتماد (AFRAC)
<i>Africa Electro-technical Commission</i> (AFSEC)		اللجنة الكهروتقنية الإفريقية
<i>Arab Accreditation</i> (ARAC)		الجهاز العربي للإعتماد Cooperation
<i>African Union</i>		الاتحاد الإفريقي (AU)
<i>Bureau International des Measure poids et</i> (BIPM)		اللجنة الدولية للأوزان والمقاييس
<i>Codex Alimentarius Commission</i> (CAC)		الدستور الغذائي
<i>Common Market for Eastern and Southern Africa</i> (COMESA)		السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا
<i>Department of Veterinary Services</i>		وحدة الخدمات البيطرية (DVS)
<i>Food and Agriculture Organization</i> (FAO)		منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)
<i>International Accreditation Forum</i> (IAF)		المنتدى الدولي للإعتماد
<i>International Elctro-technical Commission</i> (IEC)		اللجنة الكهروتقنية الدولية
<i>International Laboratory Accreditation Cooperation</i> (ILAC)		المنظمة الدولية لإعتماد المختبرات
<i>International Plant Protection Convention</i> (IPPC)		الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات

International Organization for Standardization (ISO) المنظمة الدولية لمعايير الجودة

Legal Metrology Department (LMD) وحدة المواصفات القانونية

Measurement and Calibration Administration (MCA) إدارة القياس والمعايرة

National Quality Policy (NQP) السياسة القومية للجودة

National Metrology Institute (NMI) المعهد القومي للمواصفات والمقاييس

National Quality Council (NQC) المجلس القومي للجودة

National Quality Infrastructure (NQI) البنى التحتية لمؤسسات الجودة القومي

National Standards Body (NSB) جسم قومي مختص بمقاييس ومواصفات الجودة

Non-governmental Organization (NGO) منظمة غير حكومية

office international des epizooties (OIE) المكتب الدولي للأوبئة

Organization International de Metrologie المنظمة الدولية للقياس والمعاير
(OIMIL)

SME المشاريع الصغيرة والمتوسطة

SIMIC-AC معهد المواصفات والمقاييس التابع لمجلس البلدان الإسلامية للاعتماد

Sanitary and Phytosinatry Mesures SPS مقاييس الصحة والصحة النباتية

Sudanese National Quality Policy SNQP المجلس القومي السوداني للجودة

Technical Barriers To Trade T BT عوائق فنية على التجارة

World Health Organziation WHO منظمة الصحة العالمية

World Trade Organization WTO منظمة التجارة العالمية

المحتويات

رقم الصفحة	المحتوى	رقم المادة
5	مدخل	1
5	أسباب ودواعي سن سياسة جودة قومية	1.1
6	عناصر ومكونات سياسة الجودة	1.2
6	الرؤية	2
6	الأهداف	2.1
7	الالتزامات الحكومية	22
8	الترتيبات المؤسسية الحالية	3
8	تطوير المعايير	4
8	تقييم المطابقة	4.1
9	المعايرة والقياس	4.2
9	الاعتماد	4.3
9	الحوكمة	5
10	تأسيس المجلس القومي للجودة	5.1
10	أهداف المجلس القومي للجودة	5.2
10	البنى التحتية والمرافق القومية للجودة	6
11	تمهيد	6.1
11	تطوير وترقية نظم المعايرة والقياس وتقييم المطابقة والاعتماد	6.2
11	spsالنظم اللانحوية الفنية والمقاييس	6.3
12	تطوير اللوائح الفنية	6.4
13	المعايرة	6.5
13	الاعتماد	6.6
14	تقييم المطابقة	6.7
15	التمكين المؤسسي	6.8
15	حماية المستهلك	6.9
15	دور أصحاب المصلحة الآخرين	6.10
16	العلاقات الإقليمية والدولية	6.11
17	الإطار القانوني	6.12
17	التمويل والتنفيذ	7
17	ملحق 1 المصطلحات والتعريفات	8
19	ملحق 2 الفوائين السودانية ذات الصلة ببنى ومرافق الجودة	
23	ملحق 3 مصفوفة التنفيذ	
23	ملحق كيانات وأجسام تقييم المطابقة4	
28	ملحق 5 شركات المسح الدولية المسجلة لدى SSMO	

تمهيد:

يملك السودان إمكانيات هائلة ليصبح منتج رئيسي وهام في القطاع الزراعي، نظراً لملا يتوفر عليه من أراضي زراعية خصبة وغابات ومياه وظروف مناخية ملائمة، بالإضافة إلى تمتعه بموارد طبيعية غنية كالبتروول والذهب وغيرها من الموارد.

تاريخياً، شهد السودان نجاحاً في تصدير مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنتجات، كالقطن والحبوب الزيتية والصمغ العربي والمواشي، وغيرها من المنتجات الأخرى التي كانت تُمَثَّل من فترة لأخرى صادرات ذات أهمية. كما أن بعض المنتجات اكتسبت سمعة عالمية نظراً لجودتها وقيمتها التنافسية العالية. لكن مع مرور الزمن أصبحت هذه الصادرات تقليدية وغير متطورة، كما فقد السودان قدرته التنافسية في بعض السلع الرئيسية التي كان رائداً فيها، كالصمغ العربي والسسم. بالإضافة إلى أن بعض الصادرات صارت تتركز في بعض البلدان التي أخذت تحتكرها.

ولقد تبنى السودان البرنامج الاقتصادي الخماسي للإصلاح الاقتصادي (2015-2019)، والذي تهدف مخرجاته إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تطوير الموارد وإصلاح الدولة طبقاً لشعار ” الإنتاج من أجل التصدير وتحسين المستويات المعيشية“، وذلك بالتركيز على قطاعات التصنيع والصناعات الاستخراجية كمحركات رئيسية للنمو الاقتصادي، من خلال الدخول في شراكات مع القطاع الخاص وخلق أسواق اقتصادية مشتركة. وتشهد البنية الصناعية في السودان تحولات عميقة نتيجة لاستخدام تكنولوجيا جديدة ونماذج جديدة من الاستثمارات والأعمال التجارية. لذلك، يكون تحديث هذه البنية مُلحاً وضرورياً لجعل المنتجات الصناعية السودانية ذات جودة وتنافسية عالية في السوق العالمية، وذلك عن طريق نقل التكنولوجيا الجديدة وتعزيز نهج سلاسل القيم، مع الاستخدام الأمثل للطاقة للحفاظ على مصادرها، بالإضافة إلى تشجيع التوجه نحو الصناعات الخضراء والاستثمار في تطوير قدرات الموارد البشرية وتوظيف طاقتها بشكل فعّال ومنتج.

ومؤخراً شرعت الحكومة في مراجعة وتفعيل بعض السياسات التي تستهدف زيادة الإنتاجية في القطاع الزراعي، وذلك بجانب تدشينها لخطة صناعية خماسية لتطوير القطاع الصناعي في السودان.

الاحتياجات:

ويعرف على نطاق واسع أن هنالك حوجة لبنى تحتية ومؤسسات قومية مختصة بضبط الجودة، وذلك لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية القومية، على وجه الخصوص في قطاعات الزراعة والصناعة والمعادن، وذلك لأهميتها الاستراتيجية الحيوية والمباشرة ذات الصلة بالأمن الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والتجارة. إذ تُعدُّ التنمية الاقتصادية عنصراً مهماً للعملية التنموية. وتُعدُّ الجودة أساس التنمية الاقتصادية - الاجتماعية وعمادها، على أن تتوجه الأولوية نحو سن وتبني سياسات قومية للجودة.

فبعض مؤسسات حكومة جمهورية السودان ذات قدرات تنفيذية محدودة فيما يتعلق بالتنمية وسياسات الجودة المرتبطة بها. كما أن بعض المؤسسات تعاني من تداخل مسؤولياتها، مع عدم اتفاق بعضها الآخر على جدول أعمال محدد، على وجه الخصوص تلك التي تعلق بمعايير ومقاييس الجودة المختصة بالسلامة الغذائية، الأمر الذي من شأنه أن يُشكّل مخاطرأ بأن يؤدي ضعف تنسيق الجهود أو غيابه، بالإضافة إلى عدم فاعلية النظم الموجهة والضابطة، إلى إجهاض غايات التنمية القومية، نظراً لما ينجم عن ذلك من عوائق ومثبطات للأنشطة التجارية والمشاريع الاستثمارية.

أيضاً لابد من تقوية اللجنة القومية (SPS) لتحديد القضايا المتعلقة بدمج عمليات مراقبة الصحة العامة والصحة النباتية وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بالسلامة الغذائية.

وبالمثل، لابد من تعزيز وتقوية الأطر التشريعية المتعلقة بحقوق المستهلكين وتأسيس آلية تنظيمية ولائحية قوية وفعالة تحكم عمل المختبرات المعتمد والأجسام المختصة بالتراخيص وهيئات المراقبة والفحص والتفتيش، وذلك اتساقاً مع أحكام الدستور القومي.

1.2 دواعي وأسباب تصميم برنامج قومي لضبط الجودة:

إن وجود بني تحتية ومؤسسات فعالة مختصة ببرنامج الجودة (QI) يساعد في رفع معدلات الإنتاجية في قطاع التصنيع وتوصيل الخدمات. فهذا الدور المساعد يسهم في خلق الوظائف وتشجيع الاستثمار، كما يمكنه تطوير أساليب الاستخدام المرشد والأمثل للموارد الطبيعية، مقروناً ذلك بإدخال التحسينات في مجال الرعاية الصحية وتوزيع الثروة القومية بعدالة.

وكان السودان قد شرع في الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية (WTO)، كما تجري المفاوضات حالياً حول الشروط التي تكون ملزمة له بموجب الاتفاقيات التجارية المتعلقة باتفاقيات (TBT) ومقاييس (SPS). كما يُعدُّ السودان عضواً في العديد من المنظمات الإقليمية كالسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA)

و (GAFTA)، ونظيرتها الأخرى التي تلزم كل الأطراف بالحد من العوائق الجمركية المقيدة للتبادل التجاري الإقليمي البيني، وذلك من خلال العمل على تقوية نظم المعايير والمقاييس واللوائح الفنية، مقرونًا بذلك بالاعتراف البيني المتبادل.

إن تطوير السودان لسياسة جودة قومية، مقرونًا ذلك تطوير القدرات المؤسسية، يُمثل مرتكز أساسي لتنفيذ برنامج بنى تحتية ومؤسسات قومية مختصة بالجودة (NQI). وبتعبير آخر، أن يستمد هذا البرنامج شرعيته وجوده وفاعليته من سياسة قومية مختصة بالجودة (NQP)، بحيث توفر هذه السياسة الأطر القانونية الأساسية والملائمة لمعايرة وقياس الجودة وعمليات التقييم والمطابقة والإعتماد المرتبطة بها.

إن وجود سياسة جودة قومية سودانية سوف يسهّل من عملية تطوير بنى تحتية ومؤسسات قومية مختصة بالجودة ونظام لائحى فني، مقرونًا ذلك بالتقسيم المرن والفعال للعمل والمهام والمسؤوليات المرتبطة بذلك. على أن تأخذ هذه السياسة في الاعتبار وتتبنى أفضل الممارسات والالتزامات الإقليمية والعالمية ذات الصلة بذلك.

2. عناصر ومكونات السياسة القومية:

إن الهدف من تنبى السودان لسياسة جودة قومية هو لتقوية وتطوير البنى التحتية والمؤسسات القومية المختصة بالجودة (NQI)، وذلك من أجل تسريع عملية النمو الاقتصادي وتوفير جودة بمواصفات عالية لمنتج قومي ذو قيمة تنافسية عالية أيضاً، ومن ثم المساهمة في تعزيز حماية البيئة والموارد الطبيعية.

2.1 الرؤية:

تهدف سياسة الجودة القومية إلى تحقيق نمو اقتصادي - اجتماعي مستدام، من خلال تقوية وتطوير بنى تحتية ومؤسسات قومية مختصة بالجودة، وذلك للإيفاء بالأولويات والاحتياجات على المستوى الوطني وجعل المنتجات والسلع المحلية ذات قيمة تنافسية عالية في السوق العالمية.

2.2 الأهداف:

لصياغة سياسية قومية للجودة في السودان، هنالك عدة محفزات تساعد في الاستغلال الأمثل للموارد القومية، بحيث تُسهم في تعزيز أداء جمهورية السودان من خلال تطوير القدرات التجارية والاندماج الفعال والمثمر في منظومة التبادل التجاري الإقليمية والعالمية، بالإضافة إلى خلق بيئة حيوية ومتوائمة للقطاعين العام والخاص، لتعود الفائدة وتعم كل المجتمع. وتتوقف أهمية هذه المحفزات على تحقيق الأهداف التالية:

- أ. الرغبة الحثيثة في الوصول إلى نظام إداري فعّال وكفوء للمسؤوليات المُدرجة لتحقيق المهام العملية المُتعلّقة بحماية المجتمع والبيئة معاً.
- ب. الحاجة إلى استهداف أصحاب المصلحة للتعامل مع نظام إداري للدولة فعّال وشفّاف، وذلك لتحاشي الدخول في عراك مع الممارسات البيروقراطية الخاضعة للأهواء وتقلبات الأمزجة الشخصية.
- ت. الحاجة إلى تصميم برامج وآليات معايرة وقياس واعتماد وتقييم للجودة مُحفّزة وداعمة للصناعة، بحيث تكون مقبولة ومتاحة عالمياً.
- ث. تطوير نظام قومي للمعايرة والقياس، وعلى وجه الخصوص، التعريف بهذا النظام كعنصر ومكون هام لكل أنشطة البلاد.
- ج. وضع إطار ملائم لتطوير ونشر المعايير والمقاييس واللوائح التنظيمية القومية، مع التعريف بوضوح بدور هيئة المعايير والمقاييس والاعتماد القومية كجهة صاحبة مصلحة بشكل أساسي.
- ح. تقوية إطار ضبط مقاييس الصحة والصحة النباتية (SPS).
- خ. التعريف بالمهام العملية والتقسيم الفعّال للعمل طبقاً لإدارة/مطابقات المعايير والمقاييس التنظيمية والفنية.
- د. وضع إطار لإيجاد منظومة شاملة من مقدمي خدمات التقييم والمطابقة للمواصفات والمعايير في القطاعين العام والخاص، بحيث يكونوا من ذوي الكفاءة الفنية والمهنية العالية والمختصة.
- ذ. تشجيع المؤسسات والجهات الرسمية استخدام نظام التقييم والاعتماد لمطابقة الجودة؛
- ر. تصميم استراتيجية قومية لتطوير الجودة قائمة على بنى تحتية ومؤسسات جودة قومية وتعزيز قدرات المشاريع الاستثمارية للمنافسة عالمياً.
- ز. تحسين القدرات الانتاجية ورفع معدلاتها من خلال البرامج التدريبية والتعليمية المتخصصة.
- س. حماية حقوق المستهلكين من خلال تطوير آلية تنظيمية فعالة وبرامج تقييم مطابقة واعتماد المنتج طبقاً لمعايير ومقاييس الجودة.

3. التزامات الحكومة:

تكون حكومة جمهورية السودان ملزمة بخلق بيئة تمكينية للجودة تعمل بدورها على تشجيع المستهلكين على المطالبة بمنتجات وخدمات عالية الجودة وبأسعار مناسبة ومعقولة، بالإضافة إلى مساعدة المنتجين فيما يتعلق بمطابقة المواصفات والمعايير المطلوبة. ولكل تغطي سياسة الجودة القومية كل المجالات المعينة والمحددة بدقة، يجب على حكومة السودان الإضطلاع بتنفيذ الإجراءات التالية:

- أ. تأسيس مجلس قومي للجودة لكي يضطلع بمهام تصميم وتطوير استراتيجية مختصة بترقية ورفع كفاءة كل حملات وبرامج الجودة. على أن يشمل هذا المجلس كلا القطاعين العام والخاص.
- ب. مراجعة وتعديل التشريعات المتعلقة بالبنى التحتية والمؤسسات المختصة بالجودة.
- ت. تطوير منتجات وخدمات عالية الجودة للعامة طبقاً للمواصفات والمعايير المطبقة محلياً وعالمياً.
- ث. تشجيع المستهلكين والمنتجين على الاستفادة من برامج التقييم والمطابقة والاعتماد المختصة بمعايير ومقاييس جودة المنتجات.
- ج. دعم مؤسسات القطاع العام والخاص في تطوير واستخدام أفضل الممارسات الإدارية طبقاً للمواصفات الوطنية والعالمية التي تسهم بشكل فعال في دعم الاقتصاد والثقافة والأمن وغيرها من الأنشطة القومية الأخرى.
- ح. تقوية وتعزيز قدرات البنى التحتية والمؤسسات والآليات المختصة بالجودة القومية (كالمعايرة والقياس سواء كانت علمية أو اقتصادية أو قانونية) وخدمات تقييم المطابقة والاعتماد (عمليات الفحص والاختبار ومنح شهادات اعتماد جودة المنتج والخدمات المقدمة).
- خ. يجب على المؤسسات الأكاديمية المختصة أن تعمل على تصميم وتطوير وتنفيذ البرامج والأنشطة التعليمية والتدريبية المخصصة لأصحاب المصلحة وفقاً لخلفياتهم ومستوياتهم الأكاديمية، بحيث تشمل هذه البرامج والأنشطة والمراجعين المختصين، على أن تركز هذه البرامج والأنشطة على الارتقاء بثقافة الجودة وتطوير المعرفة النظرية والعملية المتخصصة والمطلوبة لتنفيذ سياسة الجودة.
- د. يجب أن تعمل الحكومة على تصميم شبكة معلوماتية شاملة ودقيقة تغطي كل مرافق ومؤسسات الجودة وذلك لضمان نجاح الأنشطة المتعلقة بالجودة.
- ذ. يجب على الحكومة أن تعمل سنوياً على تنظيم مسابقة مُحكَّمة تمنح جائزة الجودة القومية لأفضل وأميز ممارسات تطوير الجودة في مختلف القطاعات الصناعية.

4. الترتيبات المؤسسية الحالية:

4.1.1 تطوير المعايير:

يشير مصطلح (SSMO) إلى جسم قومي مختص بالمعايرة والقياس. وهو عبارة عن مؤسسة متعددة الوظائف وفعالة وذات مسؤولية تجاه تطوير نظم المعايرة والقياس في السودان، بحيث تجري عمليات وظيفية تطويرية، كما أنها تغطي وتشمل كل أصحاب المصلحة، مثل (ISO) و (IEC) و (CODEX) و (ARSO) و (AFSEC) و (AIDMO) وغيرها.

4.1.2 النظم الفنية:

حالياً تعتبر كل المعايير في السودان إلزامية. ولكي تكون مطابقة لنظم منظمة التجارة العالمية، يجب على (SSMO) أن تتعاون مع كل أصحاب المصلحة ذوي الصلة، ومن ثم الشروع في عملية تطوير النظم الفنية على أساس التزامات السودان المنصوص عليها في خطة عمل 2017-2018.

4.2 تقييم المطابقة:

هنالك عدد من المؤسسات العامة والخاصة (كوزارة الصحة ووزارة الزراعة و SSMO) التي تضطلع بأنشطة تقييم المطابقة المختص بالنظم والمعايير الفنية لضبط الجودة. لذلك لابد من تصميم سياسة متسقة على أن توفر السياسات الموجودة أطراً تمهيدية للسياسة القومية للجودة.

هنالك تداخل في المسؤوليات في جدول أعمال بعض المؤسسات المختلفة. ويرجع ذلك إلى عدم الالتزام بتطبيق القانون وفق المسار الموضوع لأنشطة تقييم المطابقة التي تغطي القطاعين العام والخاص.

بعض المؤسسات، SSMO على سبيل المثال، قامت مؤخراً بتنفيذ نظام اعتماد جودة الأيزو (ISO/IEC 17025:2005) في عدد من المختبرات في مركز و نقطة تجميع. وقد شمل ذلك اعتماد نظام (ISO/IEC 17020) في عمليات الفحص والتثبت من الجودة، ونظام (ISO 17065:2013) لمنح شهادة اعتماد جودة المنتجات الذي طُبّق حديثاً منذ 2016.

4.3 نظام المعايرة والقياس:

إن إدارة القياس والمعايرة (MCA) هي جسم إداري تابع لإدارات SSMO الخمس، وهي إدارة مسؤولة عن أنشطة المعايرة والقياس (تشمل القانونية والاقتصادية والعلمية) في كل السودان. ففي إطار استراتيجية الحكومة، فإنها تشمل أيضاً كل ما يتعلق بتطوير البنى التحتية لمنشآت ومرافق الجودة المختصة بالتحكيم والجودة وضمان جودة كل قدرات المعايير والمقاييس (CMC) والتعاملات والصفقات التجارية في كل القطاعات الاقتصادية

ومجالات الحياة المختلفة، كعمليات ضبط الجودة في التجارة والصناعة والزراعة والبيئة. إن إدارة القياس والمعايرة (MCA) تتكون من قسمين (المعايرة و المعادن والأحجار الكريمة) و25 فرع تغطي كل البلاد في خدمات أنشطة المعايرة والقياس. وتتمتع هذه الإدارة بعضويتها الكاملة في المؤسسات الإقليمية والدولية مثل (AFRIMETS) و(BIPM) و(OIML) وغيرها.

ومؤخراً اقتضى تنفيذ أنشطة المعايرة والقياس بنجاح ضم كل أصحاب المصلحة الفاعلين، على وجه الخصوص جمعية ترقية وتطوير أنشطة المعايرة والقياس، وهو ما دفع SSMO إلى تأسيس المجلس القومي للمعايرة والقياس (NMC) الذي تكون من المؤسسات ذات الاختصاص كالغرف التجارية وهيئة الطاقة الذرية ووزارات الصناعة والزراعة والبتترول والصحة والمياه والكهرباء، وذلك لتعزيز وتقوية العمليات والممارسات الوظيفية للمعايرة والقياس في البلاد ولتحقيق الأهداف المعلنة.

4.4 نظام الاعتماد:

تم مؤخراً تأسيس المجلس القومي للاعتماد بحيث يكون مسؤولاً عن الاعتماد. ففي إطار استراتيجية الحكومة، يهدف هذا المجلس إلى تطوير البنى التحتية لمنشآت ومرافق الجودة لتعزيز كفاءة أجسام تقييم المطابقة. وقد تم تأسيس المجلس القومي السوداني للاعتماد (SDAC) ككيان مؤسسي مرجعي مستقل. إذ يعمل تحت مظلة مجلس الوزراء ويكون مدعوماً بالكامل بواسطة الحكومة.

ومجلس الاعتماد السوداني (SDAC) هو عضو الجهاز العربي للاعتماد (ARAC) ومعهد المعايرة والقياس التابع للمجلس القومي للبلدان الإسلامية (SMIIC-AC) والجهاز العربي للاعتماد (AFRAC).

وفي الوقت الحالي، يعمل المجلس القومي السوداني للاعتماد على مطابقة مواصفات الحصول على عضوية المؤسسات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

5. الحوكمة:

1.5 تأسيس المجلس القومي للجودة:

5.1.1 يجب على الحكومة تأسيس مجلس قومي للجودة (NQC) وتعيين من يعملون فيه كأعضاء، بحيث يعمل هذا المجلس على تطوير الاستراتيجيات القومية والاستراتيجيات والمبادرات المتعلقة بكل قطاع الجودة؛

- 5.1.1.1** وتم تعريف أهداف مجلس الجودة القومي في الفقرة 5.2 أدناه. إن المجلس القومي للجودة أن يجب أن يحدد بواسطة مجلس الوزراء؛
- 5.1.1.2** إن يكون أعضاء المجلس القومي للجودة من الخبراء المختصين في مجالات الجودة المتعددة؛
- 5.1.1.3** يمكن لمجلس الوزراء أن يعين أعضاء إضافيين إذا كانت هناك حاجة لذلك.
- 5.1.1.4** على أن يُمَثَّل أعضاء المجلس القومي ممثلين لأصحاب المصلحة الذين يتأثرون بأنشطة وأعمال المجلس؛
- 5.1.1.5** ويجب على المجلس أن يكون متوازناً في تمثيل القطاعات العامة والخاصة والتعليمية والمجتمع المدني.

ملحوظة: يجب أن يكون أعضاء المجلس القومي اختصالات وانشغالات بقضايا ممثلة وفق مسارات عمل الحكومة الرئيسية، بحيث تغطي البنى التحتية والبيئة والخدمات والسياسات العامة والقانون، بالإضافة إلى بعض القطاعات الاقتصادية الرئيسية الأخرى.

5.2 أهداف المجلس القومي للجودة:

- أ. تنسيق الأنشطة ذات الصلة وإصدار موجهات تأسيس البنى التحتية ذات الصلة بتطوير النظم اللائحة الفنية وتصميم المقاييس (SPS) والتنفيذ بواسطة السلطات والمرافق الرسمية والمجلس القومي للجودة.
- ب. تشجيع السلطات والجهات الرسمية على اتباع الأطر التنظيمية للوائح الفنية المعروفة في تطوير وتنفيذ النظم الفنية.
- ت. التحقق من أن السلطات الرسمية المختصة بالنظم اللائحة الفنية تعمل بشكل دائم على الالتزام بمطابقة شروط وأحكام (TBT) و (SPS) واتفاقيات التجارة الإقليمية أو أي اتفاقيات أخرى يدخل فيها السودان ويبرمها؛
- ث. إصدار موجهات مراجعة النظم اللائحة الفنية في كتيبات الإرشادات والموجهات المستخدمة من قبل السلطات والمرافق الرسمية، ومن ثم التحقق والتثبيت من مدى نجاعة وصلاحيات اللوائح التنظيمية أو سحبها واسقاطها، ومدى مطابقتها للإطار الأساسي للنظم اللائحة الفنية.

- ج. تطوير وتنفيذ استراتيجية الاتصال وخلق وعي بسياسة الجودة العامة.
- ح. الارتقاء بالوعي وسط المؤسسات الحكومية بفوائد تأسيس المكونات البنوية للجودة في كل السياسات العامة والنظام الهيكلي الرسمي وعمليات المشتريات العامة.
- خ. الارتقاء بالوعي وسط قطاع الأعمال والمواطنين بمدى فوائد خضوع الأعمال والأنشطة المختلفة لمعايير ضبط الجودة، كعمليات الشراء والتصنيع والامدادات بالمنتجات والسلع.
- د. دمج وتضمين الوعي بالجودة في المنهج التعليمي الرسمي وفي كل المستويات الدراسية.
- ذ. تصميم وتطوير وتنفيذ خطط القيام بالبرامج التدريبية المستمرة في كيفية تنفيذ مطابقة معايير الجودة والارتقاء بثقافة الجودة.
- ر. نشر وتعميم كل المقاييس والمعايير والنظم اللائحية الفنية والتقييمية والاعتمادية الوطنية المجازة والمعتمدة على نطاق واسع.

ملحوظة: ليس من المقصود أن يعطي المجلس القومي للجودة أي موافقة أو يحدد ويراقب الوظائف التي يم تبيينها من قبل مؤسسات الجودة القومية.

6. مؤسسات الجودة القومية:

6.1 يتم التعامل مع مؤسسات الجودة القومية بوصفها إطار مؤسستي شامل وجامع (للقطاعين العام والخاص) يقتضي التأسيس لعمليات تصميم وتنفيذ برامج المعايرة والقياس (العلمية والصناعية والقانونية) وخدمات التقييم للمطابقة والاعتماد (الفحص والاختبارات ومنح شهادات الاعتماد) الضرورية التي تثبت أن المنتجات والسلع والخدمات مطابقة لمعايير ومواصفات الجودة المطلوبة التي تطلبها السلطات المختصة (طبقاً للنظم اللائحية الفنية) أو الأسواق (سواء تم طلب هذه الخدمات عن طريق التعاقد أو بالمعاينة لجودة المنتجات).

6.2 تقوية وتطوير برامج المعايرة والقياس وخدمات تقييم المطابقة والاعتماد:

إن وجود إطار مؤسسي شامل للجودة القومية يُعد شرطاً مسبقاً لرفع جودة الصادرات وتحكم الأسواق في المنتجات والخدمات. لذلك لا بد من تطوير برامج المعايرة والقياس وخدمات تقييم المطابقة والاعتماد، مع تعزيز النظم اللائحية الفنية طبقاً للمواصفات والمعايير الوطنية والدولية؛

6.2.1 إن مؤسسات المعايرة والقياس القومية (التي يتم تقييمها من قبل الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس) تكون مسؤولة من التحقق من عمليات المعايرة والقياس ومراجعة وإصلاح نظمها ونشرها من خلال وحدة معلومات المعايرة والقياس (SI). على أن يكون هنالك برامج دائم مختصة بالتعاون والشراكات مع مؤسسات المعايرة والقياس الإقليمية والدولية (RMOs) و (NMIs) وذلك لضمان التحقق من جودة عمليات المعايرة والقياس محلياً وإقليمياً طبقاً لوحدات النظام الدولي.

6.2.2 يجب أن تكون (SSMO)، وهي جسم قومي مختص بمطابقة معايير الجودة، مسؤولة من تطوير عمليات وبرامج المعايرة والقياس، من خلال تقديمها الموجهات والإرشادات للقطاعات المختلفة التي من شأنها اختصاصاً تطوير المعايير والمقاييس. وتمثل (SSMO) البلاد إقليمياً وعالمياً فيما يتعلق بأنشطة المعايرة والقياس.

6.2.3 وللإيفاء بمطلوبات واحتياجات عمليات التصنيع والفحص والاختبارات ومنح شهادات المطابقة والاعتماد، فإن هذه العمليات يجب أن تتضلع بها وتنفذها أجسام ومختبرات مختصة ومعتمدة طبقاً للنظم التشريعية المعمول بها.

6.2.4 ويجب على المجلس السوداني للمطابقة والاعتماد الإضطلاع بمهام التنسيق المتعلقة بأنشطة المطابقة والاعتماد في السودان، كما يكون مسؤولاً من إبرام الاتفاقيات البينية مع الأطراف الأخرى.

6.2.5 قائمة المصطلحات والتعريفات المستخدمة هنا مضمنة في الملحق رقم (1).

6.3 تطوير المعايير والمقاييس:

يجب على الحكومة

6.3.1 العمل والاستمرار في تطوير الجسم القومي المختص بالمعايير والمقاييس للقيام بكل مسؤولياته المتعلقة بتأسيس معايير ومقاييس قومية طوعية للمواد والمنتجات والسلع والخدمات، لكي تفي وتغطي الاحتياجات المحلية والعالمية؛

6.3.2 تشجيع تصميم وتنبي المعايير والمقاييس القومية على أساس الاحتياجات والأولويات؛

6.3.3 التحقق الدائم من أن المعايير والمقاييس الموجودة تلبى الاحتياجات الوطنية.

يجب على الجسم القومي المختص بالجودة

6.3.4 التحقق الدائم من أن المعايير والمواصفات التي تم تطويرها مطابقة للموجهات والإرشادات والقوانين الصادرة طبقاً لاتفاقية منظمة WTO/TBT؛

6.3.5 التحقق الدائم من المراجعة الدورية للمعايير والمقاييس لضمان جودة المطابقة والاعتماد المستمر والمواكب للتطورات التكنولوجية واتجاهات السوق والمواصفات والمعايير القومية؛

6.3.6 الإيفاء المُشرّف بكل الالتزامات الدولية، بما في ذلك المشاركة والمساهمة في الأنشطة الإقليمية والدولية للمعايرة والقياس، وذلك حتى تعم الفائدة الاقتصاد السوداني بحيث يكون فعالاً ومغتنماً لكل الفرص وخيارات التحسن التي ينبغي استغلالها الاستغلال الأمثل.

6.4 النظم اللائحية الفنية والمقاييس (SPS):

6.4.1 يجب أن يعمل المجلس القومي للجودة (NQC) على وضع إطار يتم من خلاله التنسيق لكل ما يتعلق بعمليات تطوير وتنفيذ النظم اللائحية الفنية والمقاييس (SPS).

6.4.2 ويجب أن تضع النظم اللائحية الفنية/المقاييس (SPS) الاعتبار لخصوصيات الوطنية لكل دون أن يعني ذلك عدم مطابقتها لمواصفات WTO/SPS واتفاقيات TBT.

المعهد القومي للمعايرة والقياس:

6.6.5 إن إدارة القياس والمعايرة (MCA) في (SSMO) يجب أن تؤدي وظائف المعهد القومي للمعايرة والقياس (NMI).

6.6.6 يجب على (MCA) أن تؤدي الوظائف التالية:

- أ. التحقق من كل عمليات التأسيس والمراجعة والتقويم والنشر والتعميم المتعلقة بالمواصفات والمقاييس القومية؛
- ب. خلق روابط بين مؤسسات المعايرة والقياس الإقليمية والدولية؛
- س. التحقق من عملية المعايرة والقياس من خلال مطابقة المعايير الوطنية للنظام الدولي لوحدات المعايرة والقياس؛
- د. تطوير وبناء قدرات المعايرة والقياس الوطنية متى ما دعت الحاجة إلى ذلك للحصول على الاعتراف الدولي بقدراتها ذات الجودة العالية في المعايرة والقياس (CMC).

إ. القيام بكل مسؤوليات نموذج الموافقة على أجهزة ومعدات المعايرة والقياس، مع التحقق من صلاحيتها في موقع الخدمات المقدمة والمنتظمة، بالإضافة إلى التحقق من عمليات القياس والمعايرة متنسقة ومتساوية في التجارة وفي تصويب وتقييم المعايير والمقاييس لتعزيز القانون والخدمات الصحية والحماية البيئية؛

ف. التحقق من فحص واعتماد كل أجهزة وأدوات المعايرة والقياس المستوردة؛

ج. التحقق من ضمان حماية حقوق المستهلكين للسلع التي يتم بيعها في مواقع ومراكز البيع؛

هـ. متى ما كانت (MCA) غير قادرة على القيام بإجراء بعض عمليات المعايرة والقياس، عندها يجب إجرائها لدى أي مختبرات أخرى (حكومية أو خاصة) التي تتحلي بأفضل الممارسات العالمية.

6.7 المطابقة و الاعتماد:

6.7.1 يكون المجلس القومي السوداني للاعتماد (SDAC) مسؤولاً عن القيام أنشطة تقييم المطابقة والاعتماد؛

6.7.2 ولتعزيز المصدقية، يجب على الحكومة أن تعمل على تشجيع اعتماد مطابقة الأجسام المختصة بالتقييم؛

6.7.3 يجب أن تعمل (SDAC) على تسجيل كل مقدمي خدمات تقييم المطابقة والاعتماد المجازين والمعتمدين في السودان؛

6.7.4 كما يجب أن تعمل الحكومة على دعم (SDAC) لكي تكون الطرف المعتمد والموقع على الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تتضطلع بها مؤسسات المطابقة والاعتماد الدولية؛

6.7.5 وتكون المؤسسات الرسمية المسؤولة من حماية وسلامة الخدمات الصحية والبيئية والعامة من الناس، على أن يتم الاستعانة بالأجسام المختصة بتقييم المطابقة والاعتماد (التي تنفذ عمليات الفحص والاختبارات ومنح شهادة المطابقة والاعتماد) المعتمدة، ومتى ما كان ذلك ملائماً، وذلك للتأكد من أن المنتج الذي تم بيعه للمستهلك تم فحصه والتحقق من مطابقته لمعايير الصحة والسلام المعمول بها محلياً وعالمياً؛

6.7.6 كما يجب على الحكومة أن تعمل على تشجيع عمليات فحص واختبار ومطابقة واعتماد بواسطة المختبرات المختصة، والعمل من ثم على تعزيز المصدقية العالمية على شهادات جودة المنتج الصادرة من المختبرات المختصة واعطاء الثقة للموردين والمصدرين والمستخدمين الآخرين للمنتجات.

6.8 تقييم المطابقة:

تمهيد:

إن أنشطة تقييم المطابقة (الفحص والاختبارات والتدقيق) تركز على الاحتياجات الوطنية بشكل خاص، وعلى نحو شفاف وغير تمييزي، ولتفادي خلق عوائق وحواجز على التجارة، ولإستخدام أفضل المبادئ الممارسات المعمول بها عالمياً. وبشكل عام تهدف هذه الأنشطة على التأكيد على جودة السلع والخدمات.

ويجب على الحكومة

6.8.1 دعم وتطوير خدمات الفحص والاختبارات والتدقيق للمساهمة في رفع أداء القطاعات الاقتصادية وحماية المستهلك؛

6.8.2 تأسيس وتطوير الأجسام المختصة بإصدار شهادات الاعتماد والارتقاء بقدراتها المؤسسية المطلوبة لمنح وإجازة المطابقة والاعتمادات، مع العمل على توفير خدمات المطابقة والاعتماد المعمول بها عالمياً داخل السودان لكل القطاعات الحيوية والانتاجية وفي أي وقت من الأوقات؛

6.8.3 تصميم نظام شامل ومستدام لعمليات تقييم المطابقة والاعتماد (ABCAS)، بحيث يكون هذه النظام مطابقاً للمواصفات العالمية، وذلك لتأكيد جودة أنشطة تقييم المطابقة والاعتماد المقدمة من الأجسام المختصة بذلك؛

6.8.4 التحقق والتأكيد على مسؤولية الوزارات والمؤسسات الرسمية من أن الأجسام المختصة بتقييم المطابقة والاعتماد تعمل وفق المعايير والمواصفات المفروضة من قبل نظام الجودة العالمي.

يجب على أجسام تقييم المطابقة

أن تعتمد في أنشطتها على المعايير والنظم اللائحية الفنية وقوانين الممارسات والموجهات والإرشادات المعمول بها عالمياً، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات الوطنية، مع الالتزام بالشفافية وعدم التمييز وتفادي خلق عوائق للتجارة.

6.9 التمكين المؤسسي:

6.9.1 يجب أن تركز الجهود على تقوية وتمكين المؤسسات ذات الصلة في كل مجالات الجودة المؤسسية.

6.9.2 يجب أن تركز الجهود على تقوية أساليب ضبط السلع الواردة والصادر. كما يجب تأهيل مرافق المختبرات الوطنية طبقاً لاحتياجات ومواصفات السوق.

6.10 حماية المستهلك:

يجب على الحكومة أن تعمل على تطوير حقوق المستهلك ذات الصلة بجودة المنتجات والخدمات التي يتم شراؤها من خلال:

- أ. حملات التوعية بأهمية ضبط الجودة؛
- ب. استخدام الحملات الاعلانية والمقالات والمواد الصحفية وتنظيف العامة بالوسائل الملائمة لذلك؛
- ت. كما يجب تشجيع المؤسسات والمصانع الأخرى لتبني وتضمين أفضل ممارسات تحسين الجودة وتطويرها؛
- ث. الارتقاء بمفاهيم ضبط الجودة وتأكيدھا.

6.11 دور أصحاب المصلحة الآخرين:

تمهيد:

يجب على الحكومة أن تعمل مع أصحاب المصلحة في القطاع الخاص في تنفيذ سياسة الجودة القومية، والعمل على إنشاء آلية تنسيقية فعالة للتعاون مع القطاع الخاص ووكالات التنمية العالمية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات حماية المستهلك والمجتمع المدني.

ويجب على الحكومة

- أ. دعم القطاع الخاص لطاولة المواصفات الوطنية وتبني النظم الإدارية ذات الجودة العالية لتنفيذ عملياتها وأنشطتها لانتاج منتجات وخدمات وبيع وخدمات بإدخال أفضل الممارسات العالمية في مجال الجودة
- ب. تحسين جودة المنتجات والسلع والخدمات بإدخال أفضل الممارسات العالمية في مجال الجودة للمساهمة في جعل المنتجات والسلع والخدمات المحلية ذات قيمة تنافسية عالية؛
- ت. تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في تطوير البنى التحتية لمؤسسات ومرافق الجودة الوطنية واللجان الفنية المختصة بعمليات المعايرة والقياس، والاستفادة من الفرص التي يتيحها السوق والنتيجة عن تنفيذ سياسة الجودة القومية؛

ث. تعبئة الموارد من الصناديق العامة وشركاء التنمية الدوليين والقطاع الخاص لتنفيذ سياسة الجودة القومية؛

القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية (NGOs):

إن نجاح تنفيذ سياسة الجودة القومية تتطلب تضافر جهود كل المجتمع، وعلى وجه الخصوص الجمعيات المختصة بتطوير الجودة والحصول على الامتياز، بالإضافة إلى الغرف التجارية والصناعية وقطاعات الزراعة والتجارة والإعلام، وذلك لتحقيق الأهداف المعلنة. لذلك، فإن عملية التنفيذ لسياسة الجودة القومية، فلا بد من تشجيع المنظمات غير الحكومية للقيام بالمبادرات التالية بالتنسيق مع الشركاء المعنيين:

أ. المشاركة في نشر وتعميم المعلومات المتعلقة بالجودة وثقافة الجودة والبرامج والأنشطة التدريبية؛

ب. تطوير وتمثيل الأجسام المختصة في اللجان الفنية في مجال المعايرة والقياس والمطابقة والاعتماد والجودة؛

ت. دعم وتعزيز دور كيانات المنظمات غير الحكومية، وفق سياسة الجودة القومية، لتقديم الخدمات التي تنظم عملية توزيع المنتجات والخدمات ذات الجودة العالية والارتقاء بالجودة بشكل عام في السودان؛

ث. الالتزام تجاه توفير المنتجات والسلع والخدمات ذات الجودة العالية المطلوبة محلياً، طبقاً للمواصفات والمعايير والنظم اللائحية الفنية المطبقة والمعمول بها محلياً، و
ج. تقديم مقترحات لتطوير سياسة الجودة واستخدام أفضل الأساليب لتنفيذها.

6.12 العلاقات الإقليمية والدولية:

كل شريك او منظمات ذات شراكات مع وكالات التنمية الدولية يجب أن يعملوا على برامج التطوير وبناء القدرات المرتبطة بمؤسسات الجودة القومية والنظام اللائحي الفني. وتفصيلاً، يجب على المؤسسات:

أ. دعم تنفيذ سياسة الجودة القومية؛

ب. دعم مشاركة البلاد في المنظمات الإقليمية والعالمية مع تحديد الاولويات الوطنية؛

ت. توفير مختصين وخبراء تدريب قوميين بوسعهم أن يسهلوا من عملية تنفيذ سياسة الجودة.

7. الإطار القانوني:

- 7.1** لتسهيل تنفيذ سياسة الجودة، يجب على حكومة السودان أن تلتزم بتجديد الإطار القانوني الموجود كإجراء ذو أولوية، ومن ثم جعله ملائماً لأفضل الممارسات العالمية، ومن ثم التحقق من القيام بكل الالتزامات الإقليمية والعالمية للسودان؛
- 7.2** في سياق إنشاء مؤسسات ومرافق للجودة، يجب أن تكون مسؤوليات المؤسسات الحالية محددة ومتسقة مع التشريعات لخلق بيئة تمكينية لمؤسسات ومرافق الجودة لكي يتم توصيل المطلوبة لدعم وتطوير المواصفات السودانية؛
- 7.3** يكون المجلس القومي للجودة، من خلال الوكالات المتخصصة، مسؤولاً عن الشروع في مراجعة السياسة القومية للجودة؛
- 7.4** يجب أن يتم تبني منهج متعدد وشامل للتأكد من عدم وجود تداخلات وعوائق أو تضارب مصالح في المؤسسات التي تقوم بعملية إنشاء مرافق ومؤسسات الجودة في السودان. (أنظر الملحق (2) قائمة قوانين السودان ذات الصلة بمرافق ومنشآت الجودة).

8. التمويل والتنفيذ:

- 8.1** يجب على حكومة السودان أن تجد مصادر لتمويل تطوير وإعادة تأهيل مؤسسات ومرافق الجودة الحالية في القطاع العام.
- 8.2** يجب على مجلس الجودة القومي تعبئة الموارد من الصنایق العامة وشركاء التنمية الدوليين والقطاع الخاص لتنفيذ سياسة الجودة القومية لتطوير وإعادة تأهيل مؤسسات ومرافق الجودة الحالية في القطاع العام.
- 8.3** فعلى وجه الخصوص، يجب على حكومة السودان ومؤسسات الجودة القومية أن تعمل على الالتزام بتوفير التمويل والشروع في الالتزامات العملية وفق الآتي:
- 8.3.1** تطوير ونشر وإصدار المعايير الوطنية بواسطة أي جسم قومي مختص بالمواصفات والمعايير ومراجعة وإعادة تأهيل مركز معلومات المقاييس؛
- 8.3.2** إصلاح ونشر المعايير والمقاييس القومية بواسطة (SSMO) لإدارة القياس والمعايرة؛
- 8.3.3** التنسيق وتقديم خدمات المطابقة والاعتماد بواسطة (SDAC)؛
- 8.3.4** مراجعة وإعادة تأسيس عضوية الهيئة القومية للمواصفات والمعايير والمعهد القومي للمعايرة والقياس والكيانات ذات الاختصاص والصلة التابعة

للمنظمات الإقليمية والعالمية مثل (ARSO) و (AFSEC) و (IEC) و (ISO) و (BIPM) و (OIML) و (CAC) وغيرها، وذلك طبقاً لوظائف مؤسسات ومرافق الجودة العالمية؛

8.3.5 تعزيز وتقوية قدرات الفحص والاختبار لدعم سياسة الجودة، مع جعل هذه الخدمات تجارية للتنافس مع صناعة القطاع الخاص على أسس متساوية، و
8.3.6 إجراء مسوحات السوق الملائمة للتأكد من مطابقة اللوائح.

8.4 تتحمل الجهات التي توفر المنتجات والسلع والخدمات تكاليف شهادات مطابقة واعتماد الجودة. وينطبق ذلك على الموردين المحليين والأجانب بنفس التكاليف لكل منتج؛

8.5 كما يكون على المجموعات العاملة في القطاع العام/الخاص التحقق من القضايا القطاعية كتطوير المعايير والمقاييس وعمليات المعايرة والقياس والمطابقة والاعتماد ومنح شهادات الجودة، على أن تخضع هذه المجموعات للإطر اللائحئة الفنية.

كما يجب أن تتركز جهود وعمليات التقييم والمتابعة على الأداء والتكاليف والجدول الزمني؛

8.6 يكون المجلس القومي للجودة، من خلال الأجسام والكيانات الأخرى التابعة له، مسؤولاً عن مراجعة وتعديل وتطوير سياسة الجودة القومية التي ينبغ أن تراجع بعد سنوات أو في أقرب فترة متى ما اقتضت الضرورة ذلك. على أن يتحمل أصحاب المصلحة مدخلات مراجعة هذه السياسة.

مصفوفة التنفيذ مضمنة في الملحق رقم (3).

الملاحق:

ملحق (1) - المصطلحات والتعريفات:

1. الاعتماد يعني إجراء بواسطته يمنح الكيان المختص الاعتراف الرسمي الذي يقر ويؤكد أن الجهة المعنية أو الشخص المعين يمتلك الكفاءة والأهلية المهنية للقيام بتنفيذ المهام المعنية.

2. **المعايرة** تعني مجموعة من العمليات التي تؤدي وظيفياً إلى خلق علاقة أو الربط بين قيم الكميات المشار إليها بواسطة أداة القياس أو نظام القياس، أو القيام الممثلة بواسطة مقياس كمي أو مادة قياس مرجعية، ومن ثم جعل القيم الممثلة معينة بواسطة المقاييس.
3. **الشهادة** تعني إجراء يمنح بواسطته طرف ثالث مكتوب رسمي بأن ذلك المنتج أو العملية أو الخدمات مطابقة للمواصفات والمعايير.
4. **تقييم المطابقة والاعتماد** تعني العملية التوجيهية التي تحدد المواصفات الدقيقة المرتبطة بالمنتج أو الخدمات أو العمليات مطابقة للمواصفات.
5. **المواصفات المتسقة** تعني اتساق المواصفات المعلنة مع المواصفات المحددة على المنتج بعد موافقة ثلاثة مؤسسات مختصة بتطوير المواصفات (SDOs)، والتي تحدد المحتوى المتغير للمنتجات والعمليات التي تمت مطابقة مواصفاتها بواسطة شخص أو كيان ذو صلة.
6. **الفحص** يعني فحص ومراجعة تصميم المنتج أو العمليات أو التركيب وتحديد مدى مطابقتها لمواصفاتها الدقيقة، أو على أساس تقييم مهني محايد مطابق للمواصفات العامة.
7. **المعايرة والقياس** تعني علم القياس الذي يشمل القياس العلمي والصناعي، بحيث ليس من الممكن فحص واختبار المنتج أو العملية أو الخدمات ما لم تخضع خصائصها للمساءلة والتدقيق والقياس بطريقة تمكن من مقارنتها بقيم خصائصها الفيزيائية والكيميائية المرجعية. لذلك فإن مناهج المعايرة والقياس التي تقيس الخصائص جوهرية وأساسية لعملية تقييم وضبط الجودة.
8. **تقصي المغايرة** تعني خاصية نتيجة القياس التي تمثل بموجبها النتيجة مرجع خلال سلسلة متابعة ومتسقة وموثقة من مستويات المعايرة، بحيث يكون كل مستوى من المعايرة مساهماً في التحقق من مدى صدقية القياس.
9. **المعايرة القانونية** تعني عملية القياس التي تشمل المواصفات الفنية الضرورية. وهي تؤكد مدى ملائمة عملية القياس للتجارة والصحة العامة والسلامة والبيئة.
10. **المعايير الوطنية للقياس** تعني أي مقياس يتم الاعتراف به بقرار قومي صادر ليتم العمل به محلياً على أساس القيمة المعينة لمقاييس أخرى من نفس الكمية.
11. **المعهد القومي للمعايرة والقياس** يعني المؤسسة التي يتم تأسيسها بقرار قومي لتطوير معايير القياس القومية لخاصية أو عدد من خواص الكميات.

12 مرافق ومؤسسات الجودة القومية (NQI) تعني الإطار المؤسسي الشامل والجامع (للقطاعين العام والخاص) المطلوبة للقيام بعملية قياس المعايرة (العلمية والصناعية والقانونية) وخدمات التقييم المطابقة والاعتماد (الفحص والاختبارات والتدقيق ونظام منح شهادات مطابقة الجودة) الضرورية للبرهنة على أن هذا المنتج أو الخدمة مطابقة لمواصفات الجودة، بحيث تطلب السلطات الرسمية المختصة أو الأسواق إبراز ما يبرهن على المطابقة (سواء تم هذا الإجراء بالتعاقد أو بمعاينة المنتج أو الخدمة). إن مرافق ومؤسسات الجودة القومية تعد أداة مفاتيحية لتنفيذ سياسة الجودة القومية.

13. سياسة الجودة القومية (NQP) تعني وثيقة رسمية يتم تصميمها وتبنيها من قبل أعلى مستوى في الدولة (الحكومة أو المجلس الوطني) والتي تعطي رؤية شاملة أو تصورات عن قضايا الجودة والنظم اللائحية الفنية، والتي تتسق مع السياسات القومية العامة التي تتبناها المؤسسات القومية في كل المناطق والمستويات. وتساعد سياسة الجودة القومية في التعريف بالأهداف والنتائج التي تم إنجازها وحجم ونوعية الموارد المطلوبة التي يحتاجها قطاع الجودة.

14. المعيار الوطني يعني المعيار الذي تتبناه هيئة المواصفات والمقاييس ويكون متاحاً للعام.

15. جسم قومي مختص بالمعايير يعني كيان مختص بالمعايير معترف به على المستوى الوطني والذي يحق له قانوناً أن يكون عضواً وطنياً في الكيانات والمؤسسات الإقليمية والعالمية المختصة وذات الصلة.

16. الجودة تعني المستوي الذي يشير إلى مستوى من الخصائص التكوينية المطابقة للمواصفات.

17. مرافق ومؤسسات الجودة تعني إطار مؤسسي شامل وجامع (للقطاعين العام والخاص) يقتضي التأسيس لعمليات تصميم وتنفيذ برامج المعايرة والقياس (العلمية والصناعية والقانونية) وخدمات التقييم للمطابقة والاعتماد (الفحص والاختبارات ومنح شهادات الاعتماد) الضرورية التي تثبت أن المنتجات والسلع والخدمات مطابقة لمعايير ومواصفات الجودة المطلوبة التي تطلبها السلطات المختصة (طبقاً للنظم اللائحية الفنية) أو الأسواق (سواء تم طلب هذه الخدمات عن طريق التعاقد أو بالمعاينة لجودة المنتجات).

18. الجهة المنظمة تعني الجهة التي تعمل تملك صلاحيات التنفيذ طبقاً لأحكام القانون الذي ينظم ويضبط عملية تنفيذ وإدارة النظم اللائحية الفنية بواسطة القطاعات والأقسام الحكومية والسلطات المحلية والوكالات التنظيمية التي تخضع للأطر التشريعية المعمول بها.

20 ضوابط الإجراءات تعني مجموعة من الضوابط الرسمية المحكمة و/أو الموجهات والإرشادات التي تحكم تنفيذ الأنشطة بواسطة المؤسسات واللجان واللجان الفرعية وجماعات العمل.

21. وحدات المقايسة (SI) تعني نظام عملي عالمي لوحدات القياس تم تبنيه من قبل المؤتمر العام للأوزان والمقاييس، وهو جهاز عالمي ذو نظام قائم على وحدات القياس.

22 المعيار يعني وثيقة معتمدة صادرة بالاجماع من قبل كيان معترف به يقدم لعامة الناس القوانين والضوابط والإرشادات والموجهات والخصائص للأنشطة أو نتجها التي تهدف إلى الوصول إلى مستوى مثالي من الجودة تبعاً للسياق المعني.

23 . التقييس يعني نشاط تأسيسي يتعلق بقياس بالمشكلات الواقعية أو المحتملة، بحيث يحدد للعامة نمط الاستخدام المتكرر، كما يهدف إلى الوصول إلى مستوى قياس مثالي تبعاً للسياق المعني.

24 كيان مختص بعمليات القياس يعني أي كيان معترف به على المستوى الوطني والإقليمي والدولي يقوم بوظيفية أساسية تعلق بالتحضيرات والموافقة والتبني للمعايير التي تكون متاحة للعامة.

25. المورد يعني أي مؤسسة أو شخص يوفر منتج أو سلعة أو خدمة بشكل دوري أو في السوق.

26. النظم اللائحية الفنية تعني وثيقة تحوي خصائص المنتج أو طرق وعمليات إنتاجه، بما في ذلك الشروط الإدارية المعمول بها والتي تكون مطابقتها إلزامية. كما يمكن أن تتضمن أو تتعامل بشكل حصري مع المصطلحات والرموز والتغليف ومواصفات الصنع والتصنيف العلاماتي للمنتج التي يجب أن يخضع لها كل منتج أو عملية أو طريقة إنتاج.

27. الفحص والاختبار يعنيان تحديد خصيصة أو خصائص موضوع تقييم المطابقة طبقاً للإجراءات المعينة.

28. الطرف الثالث يعني طرف ثالث مستقل عن قبل المورد (الطرف الأول) والطرف الثاني (المشتري) في سياق عملية تقييم المطابقة.

29. عوائق تقنية على التجارة تعني عوائق ذات طبيعة تقنية غير جمركية تنجم عن عمليات التحضير والتبني والتطبيق للنظم اللائحية الفنية وإجراءات تقييم المطابقة والاعتماد.

30 عوائق تقنية على التجارى (TBT) وهي تحيل إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية حول العوائق الفنية على التجارة (TBT) - وفي بعض الأحيان تحيل إلى قانون المعاييرة والقياس الذي يهدف إلى تقليص العوائق على التجارة الناجمة عن الاختلاف بين النظم اللائحية الفنية والمعايير وإجراءات تقييم المطابقة والاعتماد الوطنية.

31. تقصي عملية القياس يعني نتيجة عملية القياس أو التقييس أو قيمة المعيار التي ترتبط بحالات مرجعية على المستوى الوطني أو الإقليمي أو العالمي عبر سلسلة متسقة وتتابعة من المقارنات، لكن هذه الحالات يطالها الشكك وعدم اليقين.

ملحق (2) - قوانين السودان المتعلقة بمنشآت ومرافق الجودة:

1. قانون المواصفات والمقاييس لسنة 2018
2. قانون المعاييرة والقياس لعام 2016
3. قانون المعادن والأحجار الكريمة لسنة 2008
4. قانون المجلس القومي السوداني للمطابقة والاعتماد لسنة 2008
5. قانون مراقبة الأغذية لسنة 1973

6. قانون البيئة والسلامة الحيوية لسنة 2010
7. قانون البيئة 2009
8. قانون الحجر أوبئة النباتات لسنة 1913
9. قانون الحجر الصحي للحيوانات لسنة 2004
10. القانون الوطني للسلامة الحيوية
11. قانون البذور لسنة 2010
12. قانون الجمارك لسنة 1986
13. قانون الحجر الصحي لسنة 1974
14. قانون المخدرات والسموم لسنة 2009
15. قانون أوبئة الحيوانات لسنة 1973
16. القانون القومي للصحة العامة لسنة 2008
17. قانون الموارد المائية لسنة 1995
18. قانون الري والصرف الصحي لسنة 1990
19. قانون الكهرباء لسنة 2001
20. قانون مشروع الجزيرة لسنة 2005

ملحق (3) - خارطة طريق وخطة عمل:

خارطة طريق وخطة عمل السياسة القومية للجودة - جمهورية السودان

المسؤوليات	مؤشرات قياس الأداء	المخرجات المتوقعة	الأنشطة	البرنامج	
البنية الحوكمية لمؤسسات الجودة القومية					

<p>مجلس الوزراء مكتب الرئيس</p>	<ul style="list-style-type: none"> • أعضاء المجلس • النظام الأساسي/ا لقانون 	<ul style="list-style-type: none"> • وضع تكوين عضوية المجلس • موضع التنفيذ • وضع الإطار القانوني الأساسي موضع التنفيذ 	<ul style="list-style-type: none"> • تعيين أعضاء المجلس القومي للجودة • وضع الإطار القانوني الأساسي 	<p>تأسيس المجلس القومي للجودة (NQC) وبدء العمليات والأعمال لتنفيذ برامج البنى التحتية والمرافق المختصة بالجودة</p>	<p>1أ</p>
<p>المجلس القومي للجودة</p> <p>المجلس القومي للجودة</p>	<ul style="list-style-type: none"> • أعضاء اللجنة • أعضاء اللجنة 	<ul style="list-style-type: none"> • وضع تكوين اللجنة التنفيذية • موضع التنفيذ • وضع تكوين لجنة التقييم والمتابعة موضع التنفيذ 	<ul style="list-style-type: none"> • تكوين اللجنة التنفيذية • تكوين لجنة المتابعة والتقييم 	<p>بدء وتنفيذ أعمال وعمليات البرنامج القومي للجودة</p>	<p>1ب</p>
<p>الإطار التنظيمي للوائح الفنية</p>					
<ul style="list-style-type: none"> • يتولى المجلس القومي للجودة مسؤولية قيادة الجهات التنظيمية والوزارات ووزارة 	<ul style="list-style-type: none"> • التحقق عملياً من وضع الإطار • وضع قائمة الجهات المختصة • وضع قائمة التشريعات المرادة 	<ul style="list-style-type: none"> • وضع الإطار القانوني للوائح الفنية • قائمة الجهات التنظيمية • قائمة التداخلات بعد تحييدها 	<ul style="list-style-type: none"> • وضع الإطار التشريعي • المؤسس لمكتب التشريعات الفنية • تحديد الوزارات والجهات الرسمية ذات الصلة بسن التشريعات • تحديد ومراجعة مناطق تداخلات 	<p>تأسيس المكتب التنظيمي للوائح الفنية (TR) الخاضعة لمراجعة المجلس القومي للجودة وتنسيق (TR)</p>	<p>2أ</p>

العدل SSM) و (O).	وتحديد مع تفويضات واصحة(ب) دون صراعات)		المسؤوليات والاجسام الإدارية الرسمية التي تعمل على تعزيز اللوائح الفنية		
المجلس القومي للجودة والوزارات والجهات الأخرى المختصة	<ul style="list-style-type: none"> • أعضاء لجنة TBT ومحاضر وسجلات الاجتماعات • قائمة اللوائح الفنية الصادرة طبقاً للموجهات والإرشادات 	<ul style="list-style-type: none"> • بدء اللجنة القومية لاعمالها • إصدار موجهات الاستخدام 	<ul style="list-style-type: none"> • تأسيس وتفعيل اللجنة القومية (TBT) • تحضير وإجازة موجهات المبادرات والتنسيق والتعزيز المتعلقة بالتوائح الفنية 	اللجنة القومية للعوائق التقنية على التجارة (TBT)	ب2
المجلس القومي للجودة والوزارات مسؤولة من الجهات التنظيمية الأخرى	<ul style="list-style-type: none"> • أعضاء اللجنة وسجلات ومحاضر الاجتماعات • قائمة مقاييس 	<ul style="list-style-type: none"> • تفعيل اللجنة القومية • الموجهات الصادرة 	<ul style="list-style-type: none"> • تكوين وتفعيل اللجنة القومية • تحضير وإصدار صلاحية الموجهات المتعلقة بالمبادرات 	اللجنة القومية (SPS)	س2

	(SPS) الصادرة طبقاً للموجهات		وجهد التعزيز والتنسيق للمقاييس (SPS)		
<u>3. التقييس والمعايرة</u>					
				تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة في تطوير المعايير	أ3
				التناغم والانسجام	ب3
	<ul style="list-style-type: none"> • قائمة نطاق حملة التوعية • قائمة المجموعة المستهدفة • رفع الوعي/الورش/الاجتماعات التي تم تنظيمها • تقارير المراجعة والتقييم 	<ul style="list-style-type: none"> • تطوير أنشطة التقييس والمعايرة في جمهورية السودان 	<ul style="list-style-type: none"> • تحديد نطاق رفع مستوى الوعي • تحديد المجموعة المستهدفة • القيام بعملية رفع الوعي العام • المراقبة والمراجعة للحملة التوعوية عند الضرورة 	تقوية الوعي العام	جس
<ul style="list-style-type: none"> • SSMO ذات الصلة 	<ul style="list-style-type: none"> • المشاركة في عمليات التقييس 	<ul style="list-style-type: none"> • اكتساب العضوية 	<ul style="list-style-type: none"> • التعاون مع ARSO وafsef وieo وiso 	خلق علاقات مع المنظمات الإقليمية	د3

بأصحاب المصلحة	والمعايرة الإقليمية والعالمية		oie و codex و ippc	والعالمية ذات الصلة	
4- المعايير والقياس					
SSMO ومجلس الوزراء				تعزيز قدرات المعايير والقياس	أ4
SSMO ومجلس الوزراء	لا توجد ممارسات للمعايرة في مجالات الصناعة والجهات المنظمة وأصحاب المصلحة	الاعتراف بقدرات المعايرة والقياس (CMC)	المشاركة بين المختبرات المختلفة في النشر والتعميم المقارن لمعايير القياس بين أصحاب المصلحة والمختصين في الصناعة والمنظمين الرسميين للأنشطة ذات الصلة	تأسيس وإكمال خدمات المعايرة القومية لتحقيق عملية تقصي التقييس والحصول على القبول والإعتراف في مجالات المعايرة والقياس	ب4
SSMO ومجلس الوزراء	لا توجد مشاركة في استخدام مقارنات بين المؤسسات والمختبرات	الحصول على قبول عالمي وتقصي عملية القياس والمعايرة	• التعاون مع BIPM وOIML EMAT وومؤسس ات المعايرة	خلق علاقات مع المؤسسات الإقليمية والدولية ذات الاختصاص	س4

			والقياس الأخرى RMOs) (AFRIM ETS,OI ML,BI PM		
SSMO	<ul style="list-style-type: none"> • زيادة خدمات المعايير عند الطلب 	<ul style="list-style-type: none"> • رفع وعي أصحاب المصلحة 	<ul style="list-style-type: none"> • القيام بحملات توعية 	خلق وعي بخدمات المعايير	<u>4</u>
SSMO ومجلس الوزراء	لا توجد مختبرات اعتماد	<ul style="list-style-type: none"> • الحصول على أعراف عالمي 	<ul style="list-style-type: none"> • ملء الفجوة في التحليل • التوثيق • معايرة التدريب في استخدام أدوات وأجهزة التقييم 	إنشاء نظام للجودة	4س
5-الإعتماد					
				الدعم السياسي	5.1

5.1 أ	النظام القانوني الأساسي	• وضع الأطر التشريعية ذات الصلة بالجوانب الإدارية والمالية والبنيات التحتية والعلاقات العامة والخارجية إلخ	• وضع الأطر التشريعية ذات الصلة بالجوانب الإدارية والمالية والبنيات التحتية والعلاقات العامة والخارجية إلخ	مجلس الوزراء SDAC
5.1 ب	التنسيق على المستوى القومي	تحديد الجهات المختصة ذات الصلة	التنسيق على المستوى القومي ومع الجهات الأخرى المختصة	الحكومة والجهات الرسمية ذات الصلة وsdac
5.1 س	دور السياسات القومية في دعم عملية الاعتماد	تقديم حملات توعية عن الاعتماد	رفع الوعي وتقديم سمناوات وإصدار مراسيم وسياسات وموجهات وإرشادات من قبل الأجسام الحكومية المختصة	الحكومة والجهات المختصة وsdac
5.2		الإدارة		

SDAC	توثيق QMS	تأسيس QMS	القيام بإعداد دليل الجودة والإجراءات والموجهات والإرشادات وغيرها	QMS	5.2 أ
SDAC	عدد الموظفين والمقيمين المعهين	تأهيل وتطوير مقدرات الموظفين والعمال	مؤهلات الموظفين والعمالين	الموظفين والموارد البشرية	5.2
الدعم التقني الفني					5.3
SDAC واللجان	عدد ونوع الموظفين والعمالين والخبراء وتكوين اللجان	وضع عملية اختيار المعايير واللجنة موضع التنفيذ	وضع معايير اختيار المقيمين	الوصول إلى الخبراء	5.3 أ
SDAC	وضع اختبارات الكفاءة موضع التنفيذ	إعداد سياسة اختبارات الكفاءة	وضع السياسات لاختبارات الكفاءة والتحقق من وجود مقدمي الخدمات ذات الصلة	اختبارات الكفاءة	5.3 ب
5.4 العلاقات الخارجية					5.4
SDAC	عدد المؤسسات التي تم نيل عضويتها	نيل العضوية	تطبيع العلاقات مع المؤسسات الإقليمية والدولية ونيل عضويتها	العلاقات الخارجية	5.4 أ
SDAC	عدد الجهات المختصة المعتمدة ف	تنفيذ عملية التقييم	تنفيذ عملية اعتماد الجهة المختصة	الجهات المختصة بتقييم المطابقة والاعتماد	5.4 ب

			بتقييم المطابقة والاعتماد		
SDAC	الحصول على شهادات الاعتراف العالمي	استيفاء متطلبات الاعتراف العالمي	تحقيق متطلبات الاعتراف العالمي	الحصول على اعتراف عالمي	5.4 س
6. تقييم المطابقة					
الأجسام والهيئات المختصة بالتقييم	<ul style="list-style-type: none"> • لا توجد مستندات ذات صلة بعمليات ومعايير التقييم واللوائح الفنية والموجهات وقوانين السلوك والممارسات الأخلاقية • الإجراءات التي تم تطويرها • لا يوجد مختصين في الفحص والتدقيق تم تدريبهم • المنتجات والسلع التي تم فحصها وتدقيقها في الأسواق المحلية ومراكز ونقاط البيع 	<ul style="list-style-type: none"> • الحفاظ على سلامة منتجات الجودة • الفحص العام • فحص المصدقية • ضبط الواردات 	<ul style="list-style-type: none"> • التحقق من تبني نظام فحص وتدقيق وتقييم المعايير الدولي • تعزيز إجراءات عملية الفحص • تدريب المختصين بعملية الفحص والتدقيق 	تقوية وتطوير نظام الفحص والمتابعة والتقييم	6.1

SSMO	<ul style="list-style-type: none"> ● لا يوجد معايير تم تبنيها ● إجراءات إدارة علامة الجودة جاري تطويرها ● لا يوجد موظفين تم تدريبهم وتأهيلهم 	<ul style="list-style-type: none"> ● الحفاظ على سلامة منتجات الجودة ● فعالية واتساق إدارة علامات الجودة ● اعتماد علامة الجودة ● تحديد منتجات الجودة 	<ul style="list-style-type: none"> ● تبني معايير منح شهادات جودة المنتجات العالمية ● تطوير إجراءات إدارة علامة الجودة ● تدريب الموظفين على استخدام وتنفيذ الإجراءات ● توفير شهادة المنتج وعلامات الإصدار للمضامع 	تطوير علامة جودة قومية	6.2
------	---	---	--	------------------------	-----

	<ul style="list-style-type: none"> ● المعايير الدولية التي تبنيها ● الإجراءات التي تطويرها ● لا يوجد مراجعين في مجال التدريب ● الشركات التي منحت شهادات 	<ul style="list-style-type: none"> ● نظام إدارة الخدمات والمنتجات والموظفين الذي تم تطويره ● فاعلية إدارة منح الشهادات ● اعتماد منح الشهادات ● جودة الخدمة المقدمة 	<ul style="list-style-type: none"> ● تبني نظام معايير الإدارة الدولي ● تطوير إجراءات منحشهادا ت نظام الإدارة 	<p>تأسيس أجسام وجهات مختصة بمنح شهادات الجودة</p>	6.3
7. التثقيف ورفع الوعي والتدريب في مجال سياسات الجودة					
<p>SSMO و الوزارات والمؤسسات ذات الصلة بأصحاب المصلحة</p>	<p>طلب المستهلكين لمنتجات ذات جودة عالية</p>	<p>رفع مستوى الثقافة والتوعية بالجودة</p>	<p>تنظيم أصحاب المصلحة (المستهلكين والمصنعين والتجار وغيرهم) وتنظيم حملات وورش وبرامج توعية وسمنارات</p>	<p>رفع ثقافة الجودة/تحسين الوعي بالجودة</p>	

			استخدام الوسائط للتوعية والتبصير بضرورة استخدام المنتجات والخدمات ذات الجودة العالية		
--	--	--	--	--	--

ملحق 4 - كيانات وأجسام المطابقة:

وزارة الصناعة

وزارة الزراعة

وزارة الثروة الحيوانية

وزارة الصحة

وزارة البيئة والموارد الطبيعية والتنمية العمرانية

وزارة المعادن

وزارة الموارد المائية والري والكهرباء

هيئة الجمارك السودانية

المجلس الوطني للسلامة الإحيائية

الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس

وزارة النفط والبتروول

الاتحاد الفيدرالي لحكومة السودان

الاتحاد السوداني لرجال العمال والموظفين

ملحق رقم 5 - شركات المسح العالمي ذات الصلة ب SSMO:

عنوان الشركة الأم	المهام والأهداف	إسم الشركة
الهند	فحص وتحليل البضائع	جي إي أو - تشي إي أم العالمية جي أم بي إنتش العالمية - وحدة التحكم
المانيا	فحص وتدقيق عمليات ما قبل الشحن	سي آي أس (خدمات فحص وتدقيق السلع بي في)
هولندا	فحص وتحليل البضائع	كوتيكنا للفحص وضبط الجودة - سي آي
سويسرا	فحص وتحليل البضائع	بوريا فيرتاس (بيفاك) (سي آي) الدولية
فرنسا	فحص وتحليل البضائع	أرهوس بلطيق للتحكم
الدنمارك		